كلفتها 220 مليارا

مليون تونسي يرفضون دفع معلوم فاتورة الستاغ !!

هل يتم إلغاء معلوم التلفزة من الفاتورة؟

كل القطاعات تضررت بعد الثورة وتكبدت عديد المؤسسات خسائر بالمليارات وزاد المواطن في إثقال الفاتورة برفضه دفع ما استهلكه من كهرباء وغير معترف بدفع الأداءات وحتى تذكرة المترو، وأصبح يمزق كل الفاتورات التي تصله و«قيده» على الثورة.. وقد علمنا أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز سجلت 30٪ من مداخيلها في خلاص الفواتير خلال الثلاثية الأخيرة أي أن حوالي 220 مليارا لم تدخل كاسة الشركة لأن الحريف لم يسدد معلوم الفاتورة بل يسخط في وجه عون الشركة عند تسجيل الكمية المستهلكة في العداد وكثيرا ما تعرض أعوان شركة «الستاغ» إلى مضايقات من طرف الأهالي لمنعهم من القيام بواجبهم فهناك من عزم على طردهم عند اصلاح عطب !!

فكيف ستتصرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز أمام هذا المأزق وهل ستضطر إلى قطع الكهرباء على ثلث الحرفاء بما أنهم لم يسددوا الفاتورات الأخيرة رغم انقضاء أجل الدفع هذه الاستفسارات نقلها إلى السيد الهادي الرزقي المكلف بإدارة توزيع الكهرباء والغاز فأكد أن ما يعادل ثلث الحرفاء لم يسددوا فاتورة الثلاثية الأخيرة أي ما يعادل مليون حريف لم يدفع 220 مليارا للشركة، وستضطر الستاغ إلى تحفيز الحرفاء على الدفع بإعفائهم من معاليم البريد وقيمتها ديناران مع تقديم تسهيلات في الدفع وقد تصل إلى 4 أقساط حسب الحالات في كل الأقاليم وعلى كل حريف أن يسدد معلوم الفاتورة حتى لا تتضخم بالخطايا ويدفع 15 دينارا مصاريف التنقل وقطع أو ارجاع الكهرباء..

ويضيف مسؤول الستاغ قائلا : أن 40٪ من الحرفاء لا تتعدى قيمة استهلاكهم 30 دينارا و 20٪ أقل من مائة دينار..

كما أن معدل فاتورة الاستهلاك تطلب دعما من الدولة بقيمة 1100 مليار، بما أن فاتورة شراء المحروقات تساوي 108٪ من رقم معاملات الشركة بحيث هناك خسارة بـ 200 مليار بما أننا نبيع بقيمة 2300 مليار ونشتري المحروقات بقيمة 2500 مليار..

وحذر مسؤول الستاغ المواطنين من البناءات العشوائية قرب الشبكات الكهربائية وينصح باجتناب البناء فوق قنوات الغاز دون رخصة وهذا خطر على حياتهم، كما أن 10آلاف عون الشركة مجندون لخدمة الحرفاء منذ اندلاع الثورة ويعملون ليلا ونهارا وجاهزون لإصلاح أي عطب

ونقلنا لسي الهادي استفسارا حول امكانية إلغاء معلوم التلفزة والإذاعة من فاتورة الستاغ فأجاب أن قانون المالية لعام 1998 ضبط هذا الاجراء ولكن لا يمكن الغاؤه إلا بقانون جديد من الوزارة الأولى، وعلمنا أن الستاغ طرحت هذا الموضوع للنقاش مع السلط المسؤولة لاعادة النظر في القانون المنظم لتلك العملية والتي قد تزيد في اغراق التلفزة في ديون بالمليارات، بما أنها لازمت العجز الكبير رغم أنها تغنم كل عام 25 مليارا من فاتورات الستاغ !!

عماد حنان

خطر

بناءات عشوائية قرب أعمدة كهربائية

الأخبار 7 أفريل 2011

صفحة 19